



Measuring and analyzing the impact of quantitative monetary policy tools on the gross domestic product in Iraq for the period 2004-2023*

Researcher: Abdulrahman Ghazi Faisal¹, Assist Prof. Dr. Khaled Rokan Awad², Assist Prof. Dr. Saad Noori Alhamdany³

College of Administration and Economy, University of Fallujah^{(1),(2),(3)}

(1) cae.h2449@uofallujah.edu.iq (2) khalid_rokan@uofallujah.edu.iq

(3) saad.noori@uofallujah.edu.iq

Key words:

Rediscount Rate, Open Market Operations, Broad Money Supply, GDP.

ARTICLE INFO

Article history:

Received	17 Aug. 2024
Accepted	02 Sep. 2024
Available online	30 Jun. 2025

© 2025 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Abdulrahman Ghazi Faisal
University of Fallujah

Abstract:

The research aims to identify the quantitative monetary policy tools followed by the monetary authority in Iraq to achieve economic stability, especially in light of the economic crises that Iraq witnessed from (2004 - 2023). The importance of the research also emerges in shedding light on the impact of quantitative monetary policy tools on one of the indicators of economic stability represented by (Gross Domestic Product), in addition to measuring the impact of these variables on the GDP in Iraq for the period (2004-2023) using the joint integration methodology (ARDL). The standard aspect indicated the existence of a long-term direct equilibrium relationship between quantitative monetary policy tools represented by (rediscount rate, open market operations, broad money supply) and the GDP, and an inverse relationship between the legal reserve ratio and the GDP according to the standard model used. The research concluded with a set of recommendations, the most important of which are: Monetary policy must maintain foreign currency reserves and not waste them in order to address some shocks that the Iraqi economy may be exposed to, such as the oil price shock.

*The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

قياس وتحليل أثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2004-2023*

الباحث: عبدالرحمن غازي فيصل أ.د. خالد روكان عواد أ.م.د. سعد نوري الحمداني
جامعة الفلوجة جامعة الفلوجة جامعة الفلوجة

cae.h2449@uofallujah.edu.iq khalid_rokan@uofallujah.edu.iq saad.noori@uofallujah.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى التعرف على أدوات السياسة النقدية الكمية التي اتبعتها السلطة النقدية في العراق لتحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في ظل الازمات الاقتصادية التي شهدتها العراق من (2004 - 2023)، كما تبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على الأثر الذي تمارسه أدوات السياسة النقدية الكمية على أحد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي المتمثل بـ (الناتج المحلي الإجمالي)، فضلاً عن قياس تأثير هذه المتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004 - 2023) باستعمال منهجية التكامل المشترك (ARDL)، وأشار الجانب القياسي إلى وجود علاقة توازنه طردية طويلة الأجل بين أدوات السياسة النقدية الكمية المتمثلة بـ (سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، عرض النقد الواسع) والناتج المحلي الإجمالي، ووجود علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي القانوني والناتج المحلي الإجمالي حسب النموذج القياسي المستخدم، وخلص البحث إلى مجموعة من التوصيات أهمها: لا بد للسياسة النقدية أن تحافظ على احتياطات العملة الأجنبية وعدم اسرافها من أجل التصدي لبعض الصدمات التي قد يتعرض لها الاقتصاد العراقي مثل صدمة أسعار النفط.

الكلمات المفتاحية: سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، عرض النقد الواسع، الناتج المحلي الإجمالي.

المقدمة:

يُعد الاستقرار الاقتصادي أحد الأهداف الكبرى التي تسعى إليها دول العالم سواء كانت تلك الدول متقدمة أو نامية واعطائه القسط الوافر من الأهمية، ولتحقيق ذلك فقد اختلفت السياسات الاقتصادية التي تبنتها الدول من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف منها الوصول إلى معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي وتجنب التضخم والحد من البطالة، فضلاً عن كونه يمثل المدى الذي يبين مقدار ما يتمتع به الاقتصاد من قوة وصحة، كما يعد الاستقرار الاقتصادي هدفاً يمكن تحقيقه من خلال التأثير على بعض مؤشرات من قبل بعض المتغيرات الاقتصادية ومن هذه المتغيرات هي أدوات السياسة النقدية الكمية، ويستعرض هذا البحث إيضاح مدى فاعلية أدوات السياسة النقدية الكمية من أحداث تأثيرات مرغوبة في الناتج المحلي الإجمالي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال مدة البحث.

مشكلة البحث:

تدور مشكلة البحث من خلال الإجابة على السؤال الآتي:
إلى أي مدى يمكن أن تؤثر أدوات الكمية للسياسة النقدية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2004 - 2023)؟

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على الأثر الذي تمارسه الأدوات الكمية للسياسة النقدية على أحد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي المتمثل بـ (الناتج المحلي الإجمالي) خلال مدة البحث لأن فهم هذا الأثر ضروري ومهم لصناع القرار والمحللين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام.

اهداف البحث:

1. التعرف على ادوات السياسة النقدية الكمية التي اتبعتها السلطة النقدية في العراق لتحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في ظل الازمات الاقتصادية.
2. التركيز على الأثر الذي تتركه الادوات الكمية للسياسة النقدية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة البحث.

فرضية البحث:

تتطلب فرضية البحث من وجود توجد علاقة غير منضبطة بين بعض أدوات السياسة النقدية الكمية المتمثلة بـ (سعر إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، ونسبة الاحتياطي القانوني، وعرض النقد الواسع) ومؤشر الاستقرار الاقتصادي المتمثل بـ (الناتج المحلي الإجمالي) في العراق خلال مدة البحث.

منهج البحث:

تم اتخاذ المنهجين الاستقرائي والاستنباطي لدراسة وتحليل الأدوات الكمية للسياسة النقدية ومؤشر الاستقرار الاقتصادي المتمثل بـ (الناتج المحلي الإجمالي) في العراق خلال سنوات البحث فضلا عن استخدام الأسلوب الكمي القائم على القياس الاقتصادي باستخدام الموقع والانحدار الذاتي ARDL لقياس العلاقة بين متغيرات البحث باستخدام البرنامج القياسي EViews في تقدير معالم العلاقة.

هيكلية البحث:

من أجل تحقيق اهداف البحث واختبار فرضيته تم تقسيم البحث الى اربع محاور رئيسية: يتضمن **المحور الأول**: مفهوم السياسة النقدية وأهدافها، والاطار النظري لأدوات السياسة النقدية الكمية، ومؤشر الاستقرار الاقتصادي المتمثل بـ (الناتج المحلي الإجمالي) في العراق خلال مدة البحث، فيما يتضمن **المحور الثاني**: العلاقة بين أدوات السياسة النقدية الكمية والناتج المحلي الإجمالي حسب منطق النظرية الاقتصادية، اما **المحور الثالث**: فقد تضمن تحليل العلاقة بين أدوات السياسة النقدية الكمية والناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة البحث، اما **المحور الرابع**: فيتضمن تقدير العلاقة بين أدوات السياسة النقدية الكمية والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004 – 2023)، واختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات تم التوصل اليها من خلال الجانب النظري والتحليلي والكمي.

المحور الأول: السياسة النقدية

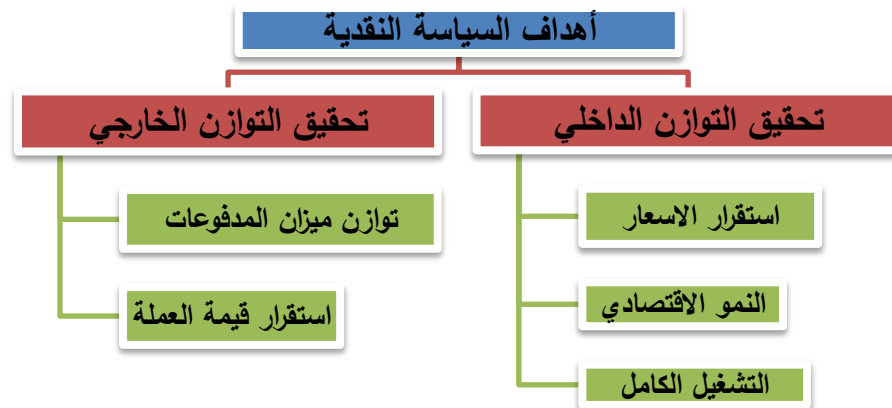
1-1: مفهوم السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الاجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية في بلد معين، والمتمثلة في تنظيم كمية النقود المتداولة في الاقتصاد لغرض تحقيق الاهداف الاقتصادية العامة (النسور، 2015:256)، ويمكن القول ان السياسة النقدية مجموعة من الاجراءات والتدابير

التي تسمح للسياسة النقدية (البنك المركزي) بالتدخل باستخدام كل الياته النقدية بهدف التأثير على حجم الائتمان من اجل تحقيق استقرار في السياسة الاقتصادية الكلية.

1-2: أهداف السياسة النقدية

إن اهداف السياسة النقدية تكمن عند بلوغ اهدافها العامة ولا يتم هذا إلا عن طريق المرور بأهداف وسيطة والتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي العام ضمن التوازن سواء كان التوازن الداخلي أو التوازن الخارجي فالتوازن الداخلي يحدث نتيجة ضمان استقرار المستويات العامة للأسعار (مواجهة التضخم) الذي يتحقق بسياسة نقدية سليمة لذا فان اهداف السياسة النقدية تكون تبعا لمستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلد وتختلف ظروف واهداف هذه السياسة من بلد إلى اخر ففي البلدان المتقدمة يكون هدفها الاساسي هو المحافظة على الاستقرار النقدي وتخفيض معدلات التضخم، أما في البلدان النامية فان هدف السياسة النقدية الاساسي هو خدمة اهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم اي انها تتجه في البداية نحو تبعية الموارد المالية الممكنة ووضعها في خدمة التنمية السريعة المتوازنة ، كما تكمن اهداف السياسة النقدية في بلوغ الاهداف العامة لها، ولا يتم ذلك الا عن طريق تحقيق التشغيل الكامل والتوظيف للموارد وتحقيق النمو الاقتصادي، أما التوازن الخارجي فيحدث عند توازن ميزان المدفوعات واستقرار قيمة العملة (امين وحمدان، 2019: 29)، ويمكن توضيح التوازن الداخلي والتوازن الخارجي اللذان يعتبران اهداف السياسة النقدية وفق الشكل التالي.



شكل رقم (1): أهداف السياسة النقدية

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على ما سبق.

ان الهدف العام للسياسة النقدية هو العمل على تحقيق نمو حقيقي من دون حدوث تضخم وكذلك العمل على تحسين ميزان المدفوعات والتوزيع الامثل للموارد المتاحة في المجتمع، وكما تعتبر السياسة النقدية واحدة من اهم السياسات الاقتصادية الكلية ولهذا فهي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الاهداف يمكن تمثيلها من خلال الاتي (Investopedia,2020:50):

1-2-1: الاهداف الأولية: تعد الاهداف الأولية متغيرات تحاول البنوك المركزية التأثير عليها من اجل تحقيق الاهداف الوسيطة، اي هي وسيلة ربط بين الاهداف والأدوات، فهي تتكون من مجموعة من المتغيرات يمكن تمثيلها بالاتي (عبدالرؤوف وهاشم، 2010: 26):

1- المجاميع الاحتياطية النقدية: وتشمل القاعدة النقدية النقود المتداولة لدى الجمهور، والنقود المتداولة لدى الجمهور والتي تحتوي على الأوراق النقدية التي تتضمن ودائع البنوك الاخرى لدى البنك المركزي، والاحتياطيات الاضافية والاجبارية، ويقصد بالاحتياطيات الودائع الخاصة بالاحتياطيات الاجمالية تطرح منها الاحتياطيات المقترضة (فدي، 2005: 69).

2 - أحوال سوق النقد: يقصد بأحوال السوق وجود احتياطات حرة ومعدل سعر الفائدة وتمثل الاحتياطات الحرة الاحتياطات الفائضة للمصارف لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي قامت البنوك الأخرى اقتراضها من البنك المركزي فيطلق عليها صافي الاقتراض، وقد استعملت أموال سوق النقد ارقام قياسية كمعدلات الفائدة على اذونات الخزينة ومعدل الفائدة على قروض البنوك (لونيس، 2011: 28).

2-2-1 الاهداف الوسيطة: تعتبر الاهداف الوسيطة مجموعة من المتغيرات النقدية التي يمكن مراقبتها من قبل السلطة النقدية (البنك المركزي) ويكون لها علاقة بالأهداف النهائية، وتتمثل هذه الاهداف متغيرات نقدية كلية كسعر الفائدة وسعر الصرف، وللأهداف الوسيطة عدة شروط لابد من توفيرها ومن هذه الشروط (Frederic&Mishkin, 2010:418)

- **الاهداف الوسيطة قابلة للقياس:** من اجل الحكم على مدى فعالية السياسة النقدية لابد من قياس الهدف بدقة وفي الوقت المناسب، مثل تحديد نسبة معينة من التضخم او مستوى معين لمعدل الفائدة.

- **القدرة على التحكم والسيطرة على الهدف الوسيط:** حتى يتم التأكد من بناء الاستراتيجية بشكل جيد يجب على البنك المركزي ان يكون قادرا على التحكم في الهدف الوسيط من اجل اعادة ذلك المتغير إلى المجال المستهدف عند انحرافه عن الطريق المرسوم له من اجل تحقيق الهدف النهائي.

- **إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي:** اي مدى توفر هذه الامكانية للتنبؤ بالأثر على الهدف النهائي حتى يقوم الهدف الوسيط بدور جيد، ولا يزال يذكر ان النقاش قائما حول افضلية ان العرض النقدي وسعر الفائدة هي اهداف وسيطة مرتبطة بالأهداف النهائية، اذ كان هناك اختلاف بين الاقتصاديين النقديين والاقتصاديين الكنزيون لتحديد الاهداف الوسيطة، اذ ركز الاقتصاديون النقديون على القاعدة النقدية وكمية النقود كهدف وسيط، أما الكنزيون فقد ركزوا على سيولة النقود ومعدل الفائدة كهدف وسيط.

3-2-1 الاهداف النهائية: تعد حالة تحقيق الاستقرار في الأسعار من اهم العوامل التي قد تؤثر على النشاط الاقتصادي والعمل على محاربة التغيرات المستمرة في الأسعار لان أي تغير على مستوى الأسعار قد تؤثر سلبا على قيمة النقود وهذا يؤدي الى اثار ضارة على مستوى الدخل والثروات بين الفروع الإنتاجية وبالتالي على الأداء الاقتصادي، لذلك فان الاستقرار في الأسعار يعد من اهم اهداف السياسة النقدية حيث تسعى كل دولة الى مكافحة التضخم وفي الوقت نفسه علاج احتمال حدوث الركود والكساد، كما تعد الاهداف النهائية نقطة اخيرة في مسار السياسة النقدية، والتي يمكن ان تؤثر باستخدام ادواتها على كل من الاهداف الأولية والاهداف الوسيطة من اجل الوصول إلى الاهداف النهائية التي قد رسمتها على ضوء السياسة الاقتصادية الكلية، اي ان قبل ظهور المدرسة الكنزية كان هدف السياسة النقدية تحقيق الاستقرار في الاسعار ومكافحة التضخم، أما بعد ازمة الكساد الكبير في عام 1929 وظهور الافكار الكنزية فقد ظهرت افكار جديدة منها تحقيق العمالة الكاملة، وتحقيق معدلات عالية من النمو، وتوازن ميزان المدفوعات وغيرها من الاهداف. ويمكن حصرها فيما يلي (DLSHAD, 2020;12):

1- **تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار:** يعد تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من اهم اهداف السياسة النقدية، وان التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار قد تؤثر على قيمة النقود وبالتالي حدوث انخفاض في القوة الشرائية ويترتب على ذلك ظهور اثار نقدية ومالية غير مرغوبة (طاقة، 2009: 356)، واحد الأسباب التي تسعى الدول اليها من اجل تحقيق الاستقرار في الأسعار يكون عن طريق ضبط سياسة الائتمان المقدم من قبل المؤسسات المالية فضلا عن السيطرة على كمية النقود في التداول.

2- **تحقيق مستوى عالٍ من الاستخدام:** يعد تحقيق مستوى عالٍ من الاستخدام واحد من الأهداف العامة للسياسة النقدية من خلال حرص السلطة النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند

- مستوى اقرب من التوظيف الكامل للموارد سواء كانت الطبيعية او البشرية (ابوالسعود، 2004: 184)، من خلال اتباع سياسة تكون كفيلة في التخلص من البطالة وزيادة عرض النقد وكذلك رفع مستوى الطلب الكلي الى المستوى الذي يحقق الاستثمار والتشغيل لهذه الموارد.
- 3- تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة: لكي يتحقق النمو الاقتصادي يجب ان يزداد الدخل بنسبة اكبر من الزيادة في السكان، وهنا يبرز دور السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي، حيث تقوم هذه السياسة في تغير الاحتياطات النقدية في البنوك التجارية عن طريق ادواتها المعروفة، ويتم ذلك من خلال تغير المعروض النقدي الذي يؤدي إلى تغيرات مقابلة في اسعار الفائدة التي تحدد بدورها حجم الاستثمار الخاص (الربيعي، 2013: 75).
- 4- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات: يتم استخدام ادوات السياسة النقدية من اجل تشجيع الصادرات وتقليل الاستيرادات، فعندما يرتفع سعر الخصم يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وبالتالي ينخفض الاستثمار، لأن الافراد سوف يميلون إلى الادخار وبالتالي تنخفض الاسعار، وهذا يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الاستيرادات، وعندما ترتفع اسعار الفائدة محليا يؤدي إلى تدفق رؤوس الاموال الاجنبية، وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض عجز ميزان المدفوعات (القطايري، 2010: 22-23).

3-1 التحديات والمعوقات عمل الأدوات الكمية للسياسة النقدية

يمكن توضيح ابرز التحديات والمعوقات التي تعيق عمل الأدوات الكمية للسياسة النقدية من خلال الاتي (اسماعيل، 2017: 5):

1-3-1 الصدمات الامنية ومتطلبات الاستقرار: لقد واجهت السياسة النقدية بعض التحديات والصدمات كالحرب على عصابات داعش الارهابية وما خلفته من اثار سلبية في القطاع الحقيقي وارباك التوقعات المستقبلية فقد كانت هذه الصدمات اختبار حقيقي لقدرة البنك المركزي على توفير السيولة وتخفيض الضغوط التضخمية.

1-3-2 الصدمة المالية والقدرة على استمرار الاستقرار الاقتصادي: ان تزايد الانفاق الحكومي يشكل تحديا كبيرا امام التحكم في العرض النقدي من قبل البنك المركزي من خلال الاتي :

- سرعة نمو الانفاق العام من اعلى النسب في العالم وهذا جعل عرض النقد متغير خارجي قد يتحكم في حجم الانفاق الحكومي ونوعه.
- اختلال بنية الانفاق الحكومي اتجاه الانفاق التشغيلي وخاصة حجم الرواتب والاجور نتيجة تضخم حجم التوظيف في القطاع العام، وهذا الانفاق يتحول الى استهلاك واكتناز على حساب الادخار الموجه للاستثمار.
- تدني الايرادات غير النفطية وهذا لا يساعد على جذب الكتلة النقدية .
- لا يوجد تعامل من قبل الجمهور بالسندات وهذا يؤدي الى انخفاض فاعلية ادوات السياسة النقدية .
- ظهور الاقتصاد النقدي والميل الى الاكتناز بدلا من الادخار.

1-3-3 التحديات التي تواجه السياسة النقدية في ميزان المدفوعات:

- يكون صافي العملات الاجنبية من جميع المصادر غير النفطية هو سالب لذلك يكون البنك المركزي هو المسؤول عن التحكم في عرض العملة الاجنبية في سوق الصرف .
- لا يقوم البنك المركزي بالتحكم بجانب الطلب على العملة الاجنبية لان مصدره هو القطاع الخاص ولا يستطيع التحكم بجانب العرض لان مصدره الاحتياطات الاجنبية.
- زعزعة الوضع الامني وعوامل اخرى تتعلق بزعزعة البيئة الاستثمارية التي قد تؤدي الى خروج الاموال الخارج.

1- 4: أدوات السياسة النقدية الكمية (الأدوات التقليدية)

الأدوات الكمية بأنها الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على المقدار الكلي للتمويل المصرفي عن طريق تأثيرها في مقدار الأرصدة النقدية المتاحة لدى المصارف التجارية والأسواق النقدية (علي وآخرون، 2019: 90)، ويمكن توضيح أدوات السياسة النقدية الكمية على النحو الآتي:

1- 4- 1: سعر إعادة الخصم: هو ذلك السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي إزاء تقديم قروض للمصارف التجارية، وهو من أقدم أدوات البنك المركزي للتأثير في السيولة المحلية والائتمان المصرفي، وإن وجود احتياطات البنوك التجارية لدى البنك المركزي يؤدي إلى زيادة قدرة البنك المركزي في منح القروض للبنوك التجارية (فاضل، 1992: 379)، إذ يقوم البنك المركزي بتزويد البنوك التجارية بالسيولة مقابل حصول البنك المركزي على أوراق مالية وأوراق تجارية قبل أجل استحقاقها، مقابل سعر فائدة يسمى سعر إعادة الخصم وهذا الأخير تدفعه البنوك التجارية إلى البنك المركزي من أجل إعادة خصمها لأوراق مالية، كما يؤثر سعر إعادة الخصم على قدرة البنوك الأخرى في إعادة التمويل للبنك المركزي، فعندما يرغب البنك المركزي أن يتبع سياسة نقدية توسعية فإن البنك المركزي يعمل على تخفيض سعر إعادة الخصم، مما يجعل الاقتصاديين يزيد أقبالهم على خصم الأوراق المالية، وهذا بدوره يجعل البنوك التجارية تتجه إلى إعادة خصم أوراقها المالية أيضاً، مما يزيد احتياطياتها النقدية بسبب انخفاض التكلفة، وهذا بدوره يؤدي إلى تمويل أكثر للاقتصاد ويكون بتكلفة قليلة وهذا يؤدي إلى زيادة كمية النقود المعروضة ويحصل العكس إذا أراد البنك المركزي أن يتبع سياسة نقدية انكماشية فإنه يعمل على رفع سعر الخصم وبالتالي يؤدي إلى تقليل اقراض البنوك التجارية من البنوك المركزية، فتتمنح قروض قليلة للاقتصاد وبالتالي يقل عرض النقد (عبد الحميد، 2013: 284)، ويمكن أن تصبح أداة سعر إعادة الخصم غير فعالة في التأثير على حجم الائتمان في كل من الحالات التالية (حداد ومشهور، 2005: 187):

- عندما تتوفر الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية.
- عند توفير مصادر أخرى للبنوك التجارية من أجل التزويد بالسيولة مثل البورصة.
- الأسواق المالية في الدول النامية تكون صغيرة وغير منتظمة لذلك يقل التعامل بالأوراق المالية بهذه الأسواق.

1- 4- 2: عمليات السوق المفتوحة: وتتمثل هذه الاداة في دخول البنك المركزي إلى السوق المالي بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية من أجل زيادة أو انخفاض حجم المعروض النقدي، فعندما يرى البنك المركزي أن سياسة سعر الخصم غير فعالة وكان من الضروري أن يتدخل لسحب فائض السيولة ففي هذه الحالة يدخل بائعاً للأوراق المالية مما يجعل المستثمرين الاقتصاديين يقبلون على شرائها لاسيما إذا كانت أسعارها محفزة، وبالتالي يؤدي إلى انتقال السيولة من الأفراد والبنوك الأخرى إلى البنك المركزي، أي انخفاض عرض النقد، أما عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود فإن البنك المركزي سوف يدخل مشترياً للأوراق المالية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السيولة لدى المؤسسات والبنوك وبالتالي تزداد القروض ومن ثم يرتفع الإنتاج والدخل (suradj, 1996: 373)،

1- 4- 3: نسبة الاحتياطي الإلزامي (القانوني): هي نسبة معينة يقوم البنك المركزي بفرضها من ودائع البنوك التجارية، تلتزم بالاحتفاظ بها عند منحها القروض، وتسمى هذه النسبة نسبة الاحتياطي الإلزامي (القانوني) ويلتزم كل بنك بالاحتياطي المحتفظ به لدى البنك المركزي، وتأتي الية عمل هذه الاداة في رغبة البنك المركزي في الحد من التوسع في منح القروض أو زيادتها (الوزني، 2006: 308)، فعندما يتعرض الاقتصاد إلى ضغوط تضخمية يجب على البنك المركزي أن يتبع سياسة نقدية انكماشية بمعنى التقليل من المعروض النقدي ويتم ذلك عن طريق تقييد الائتمان، وفي هذه الحالة يقوم برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي (الغزالي، 2009: 359)، مما يجبر المصارف التجارية على تقليل حجم القروض التي تقدمها للأفراد، أما إذا أراد البنك المركزي اتباع سياسة نقدية توسعية

فإن البنك المركزي يعمل على تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني وهذا يؤدي إلى زيادة البنوك التجارية في التوسع في منح القروض (عبدالرحمن، 1996: 263).

4-4-1 : عرض النقد: يوضح مؤشر عرض النقد عمل ودور السياسة النقدية في أي بلد ومدى تأثيرها في مستوى النشاط الاقتصادي، وهنا لا بد من التعرف على مفهوم عرض النقد حيث أثار الجدل والنقاش من قبل بعض الاقتصاديين حول إعطاء مفهوم شامل لعرض النقد وكيف يمكن حساب قيمته خلال فترة زمنية معينة، لكن النقطة الأساسية التي قد تركز عليها الخلاف هي ماهي العناصر التي قد تدخل ضمن عرض النقد، في البداية اعتبروا مفهوم النقود لا يمكن اعتباره سلعة كبقية السلع الأخرى تنكشف وتتوسع في إنتاجها تبعاً لظروف التغيرات في البلد، لكن النقود المتداولة سواء كانت معدنية أو ورقية أم نقود ودائع فهي بالغالب تمثل كمية النقود المعروضة، لهذا فإن النقود المعروضة فقد يستخدمها الأفراد مرات عديدة (أي تزداد عند ترايد سرعتها) ويمكن أن تودع في المصارف أيضاً، ويمكن سحبها بهدف التعامل بها وقد تنتقل من يد إلى أخرى وهذا لا يعني حدوث تغير في كميتها أي تبقى كميتها ثابتة خلال تلك الفترة الزمنية، ويمكن القول أن كمية النقود في أي بلد يمكن أن تقف على أمرين يمكن ذكرهما (عزت قنأوي، 2005: 108):

- النظام المصرفي وطبيعته في البلد المعني.
- السياسة المعتمدة ونوعها في خلق الودائع أو الائتمان.

وقد استخدم كينز مصطلح يختص بعرض النقود يسمى (الكمية النقدية) وقد تم تعريفها بالأموال ذات القوة الشرائية التي تكون مباشرة، أي لها القدرة على التحول المباشر إلى كافة السلع والخدمات المتوفرة للتبادل، لهذا قام كينز بتوسيع دائرة النقود لتشمل الودائع المصرفية واذونات الخزينة وليس النقود المتداولة فقط، وقد تم تعريف عرض النقد بأنه كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع، أي هي إجمالي النقود بمختلف أنواعها الموجودة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، كما يعرف عرض النقد أيضاً بأنه القدرة الشرائية لدى الأفراد، ويشار إليه بتوفير النقود أي الأصول السائلة في الجانب الاقتصادي وقد تعتمد على كل من التبادل بين السلع والخدمات، فعند زيادة عرض النقد على السلع والخدمات هذا بدوره يؤدي إلى حدوث التضخم، ويحصل العكس في حالة انخفاض عرض النقود عن السلع والخدمات سوف يؤدي إلى حدوث الانكماش، وهناك عدة صور لعرض النقد منها (M0، M1، M2، M3، M4) حيث أن:

M0 = يمثل الأساس النقدي (القاعدة النقدية).

M1 = يمثل عرض النقد بالمعنى الضيق.

M2 = يمثل عرض النقد بالمعنى الواسع.

M3 = يمثل عرض النقود بالمعنى الأوسع.

M4 = يمثل السيولة العامة للاقتصاد.

وبما أن دراستنا تختص في الاقتصاد العراقي فإن هنا سوف يتم التطرق إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) فقط كونه أكثر فاعلية في عمل السياسة النقدية في العراق.

- **عرض النقد بالمعنى الواسع (M2).**

يرى بعض الاقتصاديين النقديين أن مفهوم عرض النقد الضيق لا يعبر بصدق عن كميات النقود المتاحة داخل الاقتصاد لذلك فقد يرون أن مفهوم عرض النقد الواسع هو الذي يبين الحجم الكلي للنقود داخل الاقتصاد ويعرف مفهوم عرض النقد الواسع أيضاً (بالسيولة المحلية) ويتخذ عادة الرمز M2 في الإحصاءات النقدية، وهو أوسع نسبياً من عرض النقد الضيق، وقد يرى كل من (فريدمان وشوارتز) أن مفهوم عرض النقد الواسع هو الذي يعبر عن عرض النقود بسبب التطور الذي حصل في النظام المالي الذي عمل على تسهيل عملية تحويل الودائع بأقصر وقت وأقل كلفة ممكنة (جياس، 2015: 386)، وقد يضم مفهوم عرض النقد الواسع مكونات عرض النقد الضيق مضافاً إليه الودائع الآجلة وودائع الادخار، ويمكن تمثيله وفق المعادلة التالية:

$$M2=M1+R1+R2.....(1)$$

حيث أن:

M2 : يمثل عرض النقد الواسع

M1 : يمثل عرض النقد الضيق

R1 : يمثل الودائع الآجلة

R2 : ودائع الادخار

1 - 5 : مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP): يعتبر الناتج المحلي الإجمالي احد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي التي تكون أكثر شمولاً، كما يمثل احد العناصر الرئيسية في الاقتصاد الكلي ويمثل المبلغ الإجمالي من السلع والخدمات المنتجة خلال مدة زمنية معينة، كما يعد الناتج المحلي الإجمالي المقياس المستخدم في أكثر الاحيان لقياس القيمة السوقية للكمية الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة خلال مدة زمنية معينة، وأن الناتج المحلي الإجمالي لا يقيس القيمة السوقية لكل شيء انتج (Mankiws,2010:1)، اي لا يشمل الناتج المحلي الإجمالي السلع الوسيطة فقط بل يشمل المنتجات والخدمات الجديدة من اجل تجنب الحساب المزدوج (Tjukanov,2011:4)، وكذلك يمثل الناتج المحلي الإجمالي قيمة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في دولة ما مطروحا منه قيم السلع والخدمات المستخدمة في الإنتاج (Dynan&Sheiner,2018:4)، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي جزءا من الحسابات القومية التي تعد مجموعة متكاملة من الاحصاءات التي تتيح أمام صانعي السياسات امكانية تحديد ما اذا كان اقتصاد بلد ما يشهد حالة انكماش أو حالة توسع، أو من اجل تقويم النشاط الاقتصادي ومدى كفاءته في الوصول إلى قياس الحجم الاقتصادي الكلي، كما يعطي الناتج المحلي الإجمالي تقريرا عن النشاطات الاقتصادية التي تكون قيد الدراسة التي قام بها المجتمع خلال مدة زمنية معينة غالبا تكون سنة، وعلى العوائد التي تحصل عليها عناصر الإنتاج، ويمكن اللجوء إلى الناتج المحلي الإجمالي واستخدامه في التحليلات الاقتصادية ووضع السياسات التنموية التي تكون كفيلة في معالجة اهم المشكلات التي تعرض لها الاقتصاد، وفي الوقت ذاته يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً في رصد اهم توجهات الاستهلاك في القطاعات الرئيسية المستهدفة في اقتصاد اي بلد (الحجاز ورزق، 2010: 47).

أن متغير الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات والمؤشرات الاخرى المرتبطة به مثل الانفاق والدخل يمكن ان توضح وتفسر حجم الرخاء والركود الاقتصادي في بلد معين، عندما يتبين ان هناك علاقة تربط بين هذا المتغير ومؤشراته المرتبطة أو قد تكون منبثقة منه ومستوى التشغيل للطاقات الإنتاجية وكذلك قوى العمل، وقد تبين ان في البلدان الرأسمالية المتقدمة انه في أوقات الكود عندما يتم زيادة الناتج المحلي الإجمالي فإن ذلك ينعكس على انخفاض حجم البطالة لأدنى مستواها الطبيعي.

المحور الثاني: العلاقة بين أدوات السياسة النقدية الكمية والناتج المحلي الإجمالي حسب منطق النظرية الاقتصادية

1- العلاقة بين سعر إعادة الخصم والناتج المحلي الإجمالي

ان العلاقة بين سعر إعادة الخصم والناتج المحلي الإجمالي تكمن في كيفية تأثير سعر إعادة الخصم على الاقتصاد الوطني فهو يؤثر بشكل كبير على الاستثمار والاستهلاك وعلى نمو الاقتصاد بشكل عام، فعندما يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية توسعية من خلال تخفيض سعر إعادة الخصم الامر الذي يجعل الاقتراض ارخص مما يشجع الشركات على الاستثمار وتوسيع الاعمال وبالتالي يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، اما من ناحية الاستهلاك فعندما ينخفض سعر إعادة الخصم يصبح الاقتراض ارخص بالنسبة للأفراد مما يعمل على زيادة الاستهلاك من السلع والخدمات مما يؤدي الى زيادة الطلب الداخلي فيزداد الناتج المحلي الإجمالي، ومما سبق يمكن القول أن هناك

علاقة عكسية بين سعر إعادة الخصم والناتج المحلي الإجمالي فعند انخفاض سعر إعادة الخصم فإن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات ويزداد الطلب الكلي ويزداد الدخل وبالتالي يزداد الناتج المحلي الإجمالي، وبالعكس في حال ارتفاع سعر الفائدة ينخفض حجم الاستثمارات ويقل الطلب الكلي وينخفض الدخل وأخيراً ينخفض الناتج المحلي الإجمالي، أي هناك علاقة عكسية بين سعر إعادة الخصم والناتج المحلي الإجمالي (العلي، 2007: 55)، كما أن سعر إعادة الخصم يمارس دوراً مهماً ومؤثراً فيما يتعلق في زيادة الناتج المحلي الإجمالي فهو يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي، كما يساهم انخفاض سعر إعادة الخصم بصورة كبيرة على تحفيز القدرة على العمل والاستثمار والادخار والإنتاج الأمر الذي يرفع من إمكانية الأفراد على العمل وزيادة الإنتاجية وكفاءتها وخاصة الأفراد ذوي الدخل المحدود وبالتالي يرفع مدخراتهم من الدخل فيصبح لديهم القدرة على تمويل مختلف الاستثمارات وتحقيق إضافة على مستوى الناتج القومي.

2- العلاقة بين عمليات السوق المفتوحة والناتج المحلي الإجمالي:

تُعد عمليات السوق المفتوحة من الوسائل الفاعلة لأدوات السياسة النقدية إذا كانت هذه الأسواق واسعة ومتقدمة تؤدي إلى تغيرات واسعة في الاحتياطيات لدى المصارف التجارية، كما تؤدي السياسة النقدية دوراً من خلال عمليات السوق المفتوحة في التأثير في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الارتباط بين القطاعين الحقيقي والنقدي، ويتم هذا التأثير من خلال خطوتين الأولى عند اتباع سياسة توسعية يزداد عرض النقد فيقوم الأفراد بشراء السندات الأمر الذي ينعكس على أسعارها وأن الزيادة في أسعار السندات يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة والتي قد تؤثر في الطلب الإجمالي ومن ثم زيادة الإنتاج فيزداد الناتج المحلي الإجمالي، الثانية عند اتباع سياسة نقدية انكماشية ينخفض عرض النقد فيقوم الأفراد ببيع السندات الأمر الذي ينعكس على انخفاض أسعارها كما أن الانخفاض في أسعار السندات يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة والتي قد تؤثر في الطلب الإجمالي فينخفض الإنتاج وبالتالي ينخفض الناتج المحلي الإجمالي، وقد باتت عمليات السوق المفتوحة ترتبط بتعزيز هدف الاستقرار بالأسعار والنمو الاقتصادي تبعاً لنمو الناتج المحلي الإجمالي، لذلك يمكن القول أن هناك علاقة عكسية بين عمليات السوق المفتوحة والناتج المحلي الإجمالي، ويمكن أن تكون طردية حسب السياق الاقتصادي في البلد، ففي بعض الحالات تؤدي زيادة عمليات السوق المفتوحة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي مثل تعزيز التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وفي حالات أخرى تكون العلاقة عكسية مثلاً عند زيادة عمليات السوق المفتوحة تؤدي إلى تدفق السلع الرخيصة من الخارج مما يؤدي إلى تقليل الإنتاج المحلي وبالتالي ينخفض الناتج المحلي الإجمالي (Sidra&Faiza, 2015: 470).

3- العلاقة بين نسبة الاحتياطي القانوني والناتج المحلي الإجمالي:

تُعد نسبة الاحتياطي القانوني إحدى الأدوات الكمية التي تستخدمها السلطة النقدية للتأثير في الوضع الاقتصادي، أما الناتج المحلي الإجمالي فهو مؤشر على وضع الاقتصاد في البلد، إذ يمكن توضيح العلاقة بين نسبة الاحتياطي القانوني والناتج المحلي الإجمالي من خلال الآتي، عندما يقوم البنك المركزي بزيادة كمية النقود المعروضة فإنه يقوم بتحرير بعض ودائع المصارف لديه فيعمل على تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني وهذا يؤدي إلى زيادة الموجودات النقدية وبالتالي يتم توظيفها فيزداد حجم الاستثمارات فيزداد الطلب الكلي وبالتالي يزداد الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تحقيق فائض في سوق الائتمان المصرفي مما يدل على وجود علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي القانوني والناتج المحلي الإجمالي، أما في حالة رفع نسبة الاحتياطي القانوني فيحصل العكس فيعمل على تخفيض الاحتياطيات المصرفية وبالتالي تقليص قدرة المصارف على منح الائتمان للوحدات الاقتصادية فينخفض الناتج المحلي الإجمالي (بوخاري، 2010: 75).

4- العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي:

يقوم البنك المركزي بتصدير النقود الورقية التي تتحدد استنادا إلى الناتج المحلي الإجمالي فإن عرض النقود يتأثر بهذه الكميات المصدرة، أي أن هناك علاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي ونوع هذه العلاقة تكون طردية، فكلما زاد نمو الناتج المحلي الإجمالي تزداد كمية النقود المعروضة لأن النقود تعتبر أداة دفع تساعد على تصريف السلع والخدمات، فعندما يزداد الناتج المحلي الإجمالي دون زيادة في عرض النقود هذا يؤدي إلى حدوث حالة ركود اقتصادي، أما في حالة زيادة عرض النقود دون زيادة في الناتج المحلي الإجمالي فإن هذا يؤدي إلى حدوث حالة تضخم في الاقتصاد المحلي، لهذا فإن النظريات الاقتصادية حددت كميات النقود المصدرة ما يعادل نصف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فمثلا عند زيادة الناتج بمقدار (10%) فإن البنك المركزي يعمل على زيادة المعروض النقدي بمقدار (5%) لكي يتحقق نمو التوازن بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقد ولهذا فإن أي تغير يحصل في عرض النقد يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي، فعندما يقوم البنك المركزي بزيادة عرض النقد فإنه يتبع سياسة نقدية توسعية لأن هذه الزيادة تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وأن هذا الانخفاض في سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات أي وجود علاقة عكسية بين حجم الاستثمارات وسعر الفائدة، وبالتالي يزداد الدخل والمضاعف والطلب الكلي وهذا يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ويحدث العكس في حال قيام البنك المركزي باتباع سياسة نقدية انكماشية لأن هذه السياسة تعمل على تقليص عرض النقد للحد من حالة التضخم في الاقتصاد المحلي فإن هذا يؤدي إلى تخفيض المستوى العام للأسعار ويرتفع سعر الفائدة وينخفض حجم الاستثمارات فينخفض الطلب الكلي وينخفض الدخل بقدر المضاعف وبالتالي ينخفض الناتج المحلي الإجمالي (كنعان، 2012: 397).

المحور الثالث: تحليل العلاقة بين أدوات السياسة النقدية الكمية والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2023):

عندما يزداد حجم الاستثمارات في اقتصاد ما فهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي يزداد الدخل وبدوره يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي إلى انخفاض سعر إعادة الخصم، فيتضح من هذا علاقة عكسية بين سعر إعادة الخصم والناتج المحلي الإجمالي حسب منطق النظرية الاقتصادية، وعند الرجوع إلى الجدول رقم (1) يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2004 قدر (101845262) مليون دينار ثم ارتفع في عام 2005 ليصل إلى (103551403) مليون دينار أما سعر إعادة الخصم فقد بلغ في عام 2004 (6%) و عام 2005 ارتفع إلى (7%) وقد اتضح في بداية المدة أن تكون العلاقة بين سعر إعادة الخصم والناتج المحلي الإجمالي طردية وهذا يناقض منطق النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة عكسية بين سعر إعادة الخصم والناتج المحلي الإجمالي، أما في عام 2006 و عام 2007 فقد أخذ الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع ليسجل في عام 2007 حوالي (111455813) مليون دينار مما شهد ارتفاع أيضا في سعر إعادة الخصم خلال العامين 2006 و 2007 ليسجل سعر إعادة الخصم في عام 2007 (20%)، أي هنا تكون العلاقة طردية بين سعر إعادة الخصم والناتج المحلي الإجمالي أيضا، أما في عام 2008 فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى (120626517) مليون دينار بينما سعر إعادة الخصم فقد انخفض إلى (15%)، ثم انخفض سعر إعادة الخصم في عام 2009 إلى (7%)، أما الناتج المحلي الإجمالي فقد استمر بالارتفاع حيث بلغ في عام 2009 حوالي (124702847) مليون دينار، أما المدة من عام 2010 إلى عام 2015 فقد انخفض سعر إعادة الخصم إلى (6%)، أما الناتج المحلي الإجمالي فقد استمر بالارتفاع خلال هذه المدة ليسجل في عام 2015 حوالي (183616252) مليون دينار،

وهذا أكد العلاقة العكسية بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر إعادة الخصم التي تكون متطابقة مع واقع النظرية الاقتصادية خلال هذه المدة من عام 2010 إلى عام 2015، وأن سبب الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي هو تحسين أسعار النفط عالمياً مما أدى إلى تزايد عائدات النفط للاقتصاد العراقي، أما في عام 2016 فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي (208932109) مليون دينار، أما سعر إعادة الخصم فقد انخفض إلى (4%) خلال هذا العام بسبب تحفيز الاقتصاد العراقي للتقليل من تكاليف الاقتراض وكذلك من أجل استقرار العملة المحلية إضافة إلى انخفاض معدلات التضخم، أما في العامين 2017 و2018 فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي ليسجل في عام 2018 حوالي (202776268) مليون دينار، أما سعر إعادة الخصم فقد استقر عند (4%) خلال هذين العامين، وأن سبب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي هو اضطراب الأوضاع الأمنية وتدهور أسعار النفط في الاقتصاد العراقي، أما خلال المدة من عام 2019 إلى عام 2023 فقد أخذ الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع عدا عام 2020 فقد انخفض إلى (188112265) مليون دينار وأن سبب الانخفاض في هذا العام هو زيادة الانفاق على الآثار التي خلفتها أزمة كورونا في الاقتصاد العراقي، أما الأعوام بعد عام 2020 فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً مستمراً ليسجل في عام 2023 حوالي (221312425) مليون دينار وهو أعلى قيمة سجلها الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث بسبب تحسين الأوضاع الأمنية وتحسين أسعار النفط عالمياً، أما سعر إعادة الخصم فقد استقر عند نسبة (4%) من عام 2016 إلى عام 2023، وهذا يتوافق مع واقع النظرية الاقتصادية التي تشير إلى وجود علاقة عكسية بين سعر إعادة الخصم والناتج المحلي الإجمالي.

وإن العلاقة بين عمليات السوق المفتوحة والناتج المحلي الإجمالي تكون حسب السياق الاقتصادي في أي بلد، فيمكن أن تكون العلاقة بينهما طردية فمثلاً عند زيادة عمليات السوق المفتوحة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي مثل تشجيع الاقتصاد المعني على الاستثمارات وكذلك تعزيز التجارة الخارجية، وفي بعض الحالات يمكن أن تكون العلاقة بينهما عكسية ومن هذه الحالات قلة التعامل في التجارة الخارجية، والجدول أدناه يوضح مسار تطور كل من عمليات السوق المفتوحة والناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال سنوات البحث، حيث أخذ الناتج المحلي الإجمالي بالتزايد من عام 2004 إلى عام 2013 ليسجل في عام 2013 حوالي (174990175) مليون دينار، أما عمليات السوق المفتوحة فقد استمرت أيضاً بالتزايد من عام 2004 إلى عام 2013 لتسجل في عام 2013 حوالي (117678) مليون دينار، وهنا تكون العلاقة طردية بين عمليات السوق المفتوحة والناتج المحلي الإجمالي، أي كلما زادت عمليات السوق المفتوحة بنسبة معينة وفي سنة معينة يقابله زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وفق منطق النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية بين عمليات السوق المفتوحة والناتج المحلي الإجمالي، وهنا تكون العلاقة طردية من عام 2004 إلى عام 2013، وأن سبب الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المدة هو تعزيز التجارة الخارجية واحتلال الصادرات النفطية الجزء الأكبر من صادرات العراق في سنوات البحث، أما في الأعوام من عام 2014 إلى عام 2016 فإن الناتج المحلي الإجمالي أخذ بالارتفاع حيث سجل في عام 2016 حوالي (208932109) مليون دينار، أما عمليات السوق المفتوحة فقد انخفضت في الأعوام من عام 2014 إلى عام 2016 ليسجل في عام 2016 حوالي (59177) مليون دينار، فتصبح العلاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي وعمليات السوق المفتوحة من عام 2014 إلى عام 2016، أما في العامين 2017 و2018 فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي ليسجل في عام 2018 حوالي (202776268) مليون دينار وسبب الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المدة هو تزايد الانفاق لتفادي الآثار التي خلفتها

عصابات داعش الإرهابية إضافة الى انخفاض كمية الإنتاج السنوي من النفط، أما عمليات السوق المفتوحة فقد ارتفعت من عام 2017 إلى عام 2019 لتسجل في عام 2019 حوالي (109976) مليون دينار، وتنفيذاً للسياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي العراقي التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار النقدي في ظل عمليات السوق المفتوحة من خلال تفعيل ادواتها النقدي الكمية في إدارة السيولة العامة، وتأكيد للدور الذي يقوم به البنك المركزي العراقي من خلال سياسته التي تسعى إلى تحفيز القطاع الحقيقي من خلال المبادرة الاقراضية التي تبناها في عام 2016 وبالتعاون مع المصارف العاملة في العراق بتحفيز المصارف في التوجه نحو السوق وتوفير الائتمان بهدف تحفيز وتنشيط عملية التنمية الاقتصادية، أما خلال الأعوام من عام 2019 إلى 2023 فقد اخذ الناتج المحلي الإجمالي بالتزايد وبشكل مستمر عدا سنة 2020 فقد انخفض الى (188112265) مليون دينار، ثم بعدها اخذ يرتفع ليسجل في عام 2023 حوالي (221312425) مليون دينار وهي اعلى قيمة شهدها الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث، وأن سبب هذه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي هو تحسين الأوضاع الأمنية وارتفاع أسعار النفط عالمياً كون النفط هو المصدر الذي يشكل العائد الأكبر في الاقتصاد العراقي، أما عمليات السوق المفتوحة فقد انخفضت في عام 2020 لتبلغ (74810) مليون دينار ثم بعدها ارتفعت في عام 2021 لتصبح (92393) مليون دينار، ثم انخفضت في الأعوام 2022 و عام 2023 لتبلغ في عام 2023 حوالي (87997) مليون دينار، أي أن عمليات السوق المفتوحة اخذت بالتفاوت بين الارتفاع والانخفاض في الأعوام الأخير من مدة البحث وان سبب الانخفاض هو قيام البنك المركزي بتوفير السيولة وخفض أسعار الفائدة ودعم القطاعات الاقتصادية مما أدى الى زيادة عدد المصارف واستخدام أنظمة متطورة، وسبب الارتفاع في هذين العاملين هو السيطرة على معدلات التضخم واستقرار أسعار الصرف عن طريق ضبط الكميات النقدية المتداولة.

ولإعطاء الصورة الواضحة لبيان تطور العلاقة بين نسبة الاحتياطي القانوني والناتج المحلي الإجمالي يمكن الرجوع الى الجدول رقم (1) الذي يبين من خلاله ان دعم سياسة الجهاز المصرفي من حيث توفير السيولة فإن أي تغير في نسبة الاحتياطي القانوني قد يؤثر على الاحتياطيات المصرفية المتاحة لدى البنوك التجارية وبالتالي إمكانية الجهاز المصرفي التجاري على منح القروض، أن تأثير السياسة النقدية من خلال استخدام نسبة الاحتياطي القانوني يرتبط بعلاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي وفق منطق النظرية الاقتصادية، اذ نلاحظ من الجدول رقم (1) أن الناتج المحلي الإجمالي شهد ارتفاع مستمر من عام 2004 إلى عام 2009 حيث سجل في عام 2009 حوالي (1247028479) مليون دينار، أما نسبة الاحتياطي القانوني خلال المدة من عام 2004 إلى عام 2009 استقرت عند نسبة مئوية تقدر (25%)، لأن عند زيادة نسبة الاحتياطي القانوني يعني أن الاحتياطيات الإلزامية تغطي حجم صغير من الودائع الموجودة لدى البنوك التجارية وبالتالي فإن هذا يؤدي إلى تقليص منح الائتمان من قبل المصارف التجارية، وبالعكس في حال انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي إلى زيادة قدرة المصارف في منح الائتمان وهذا يعد مؤشر جيد لزيادة منح الائتمان في اقتصاد ما، أما المدة من عام 2010 إلى عام 2014 فقد انخفضت نسبة الاحتياطي القانوني إلى (20%) وهذا يؤدي إلى قدرة المصارف في زيادة منح الائتمان بسبب انخفاض هذه النسبة، أما الناتج المحلي الإجمالي استمر بالارتفاع حتى عام 2016 حيث بلغ في هذا العام (208932109) مليون دينار، وهذا يؤكد العلاقة العكسية بين نسبة الاحتياطي القانوني والناتج المحلي الإجمالي حسب منطق النظرية الاقتصادية، التي تنص على ان في حال ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يقابله انخفاض في نسبة الاحتياطي القانوني وهذه العلاقة توافقت في هذه المدة، أما خلال

الفترة من عام 2015 إلى عام 2023 فقد انخفضت نسبة الاحتياطي القانوني إلى (15%) مما يشجع المصارف التجارية على زيادة منح القروض وتشجيع الاستثمارات وزيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الناتج، أما الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفض نسبياً في الأعوام (2017 و 2018 إلى عام 2021) بسبب زيادة الانفاق من أجل تحسين الظروف الصحية التي شهدتها العراق في عام 2019 بسبب جائحة كورونا، أما في الأعوام الأخيرة من مدة البحث فقد استمر الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع ليسجل أعلى قيمة له في عام 2023 حيث بلغت حوالي (221312425) مليون دينار، بسبب تحسين أسعار النفط عالمياً وزيادة صادرات العراق، وتوفير الظروف المناسبة من أجل تشغيل جزء من القطاعات الاقتصادية التي تدر عائداً مناسباً للاقتصاد العراقي.

ولبيان طبيعة تطور العلاقة بين عرض النقد الواسع والناتج المحلي الإجمالي نستعين بالجدول رقم (1) حيث يتبين منه وجود علاقة طردية بين عرض النقد الواسع والناتج المحلي الإجمالي فعند زيادة كمية النقود المعروضة وبالتالي زياد الناتج المحلي الإجمالي، لذلك عندما يقوم البنك المركزي برفع عرض النقود فإنه يتبع سياسة توسعية لأن هذه الزيادة تعمل على انخفاض سعر الفائدة وبالتالي يزداد الناتج المحلي الإجمالي، ويحدث العكس في حال قيام البنك المركزي باتباع سياسة انكماشية فإنه يقوم بتخفيض كمية النقود المعروضة وبالتالي يرتفع سعر الفائدة فينخفض الناتج المحلي الإجمالي، كما أن مستوى عرض النقد الواسع أخذ بالتزايد في بداية مدة البحث حيث بلغ في عام 2004 حوالي (12254000) مليون دينار، وفي عام 2005 بلغ (14684000) مليون دينار، واستمر بالزيادة حتى عام 2014 حيث بلغ في هذا العام (90727801) مليون دينار، وأن سبب هذه الزيادة في المعروض النقدي هي زيادة النفقات كالرواتب وكذلك زيادة النفقات الاستثمارية، وكذلك بسبب تطور بعض المناطق الشمالية والغربية في العراق، أما الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من عام 2004 إلى عام 2016 أخذ بالتزايد المستمر حيث بلغ في عام 2016 حوالي (208932109) مليون دينار، وهذا يؤكد العلاقة الطردية بين الناتج المحلي الإجمالي والمعرض النقدي الواسع حسب منطق النظرية الاقتصادية أي أن عند حصول زيادة في عرض النقد تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، أما في الأعوام (2015 و 2016 و 2017) فقد انخفض عرض النقد حيث بلغ في عام 2017 حوالي (89441338) مليون دينار، بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً وكذلك انخفضت حجم الاستثمارات في الاقتصاد العراقي، أما الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفض في الأعوام (2017، 2018) حيث بلغ في عام 2018 حوالي (202776268) مليون دينار، أما في الأعوام من عام 2018 إلى عام 2023 فقد عاود عرض النقد الواسع إلى الارتفاع بشكل مستمر حتى بلغ في عام 2023 حوالي (170464256) مليون دينار، وهي أعلى قيمة شهدتها عرض النقد الواسع خلال مدة البحث، وذلك بسبب قيام البنك المركزي باتباع سياسة نقدية توسعية كخفض أسعار الفائدة وزيادة الانفاق الحكومي وتوفير السيولة وتعزيز النمو الاقتصادي فضلاً عن تحسين الوضع الأمني والسيطرة على معدلات التضخم وارتفاع أسعار النفط عالمياً، أما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ في عام 2019 حوالي (211789774) مليون دينار، ثم أخذ بالانخفاض في عام 2020 ليصل إلى (188112265) مليون دينار بسبب زيادة الانفاق على القطاع الصحي نتيجة الآثار التي خلفتها جائحة كورونا، ثم ارتفع خلال الأعوام الأخيرة من مدة البحث حيث بلغ في عام 2023 حوالي (221312425) مليون دينار وهي أعلى قيمة شهدتها الناتج خلال سنوات البحث بسبب الاستقرار الاقتصادي والنقدي خلال هذين العامين فضلاً عن زيادة أسعار النفط عالمياً، كما أن معظم الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي كانت متأتية من قبل القطاع النفطي كون النفط المصدر الذي يشكل العائد الأكبر في الاقتصاد العراقي.

جدول رقم (1) يوضح تطور العلاقة بين أدوات السياسة النقدية الكمية والناتج المحلي الإجمالي في العراق (2004-2023)

السنوات	سعر إعادة الخصم % (نسبة مئوية)	عمليات السوق المفتوحة (مليون دينار)	نسبة الاحتياطي القانوني % (نسبة مئوية)	عرض النقد الواسع (مليون دينار)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)
2004	6	16460	25	12254000	101845262
2005	7	21063	25	14684000	103551403
2006	16	29175	25	21080000	109389941
2007	20	42680	25	26956076	111455813
2008	15	71369	25	34919675	120626517
2009	7	56992	25	45437918	124702847
2010	6	77171	20	60386086	132687028
2011	6	90798	20	72177951	142700217
2012	6	105649	20	75466360	162587533
2013	6	117678	20	87679504	174990175
2014	6	101978	20	90727801	178951406
2015	6	76754	15	82595493	183616252
2016	4	59177	15	88081993	208932109
2017	4	82555	15	89441338	205130066
2018	4	99362	15	92105401	202776268
2019	4	109976	15	103104122	211789774
2020	4	74810	15	119906193	188112265
2021	4	92393	15	139900000	202523457
2022	4	83601	15	168291713	212408657
2023	4	87997	15	170464256	221312425

المصدر: عمل الباحث بالاستناد على:

- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الإحصاء والأبحاث، نشرت إحصائية لسنوات مختلفة.
 - جمهورية العراق وزارة المالية، الحسابات الختامية، تقارير سنوية مختلفة.

المحور الرابع: تقدير العلاقة بين أدوات السياسة النقدية الكمية والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2023)

أولاً: التقدير الأولي لأنموذج ARDL لمتغيرات الأنموذج القياسي المستخدم

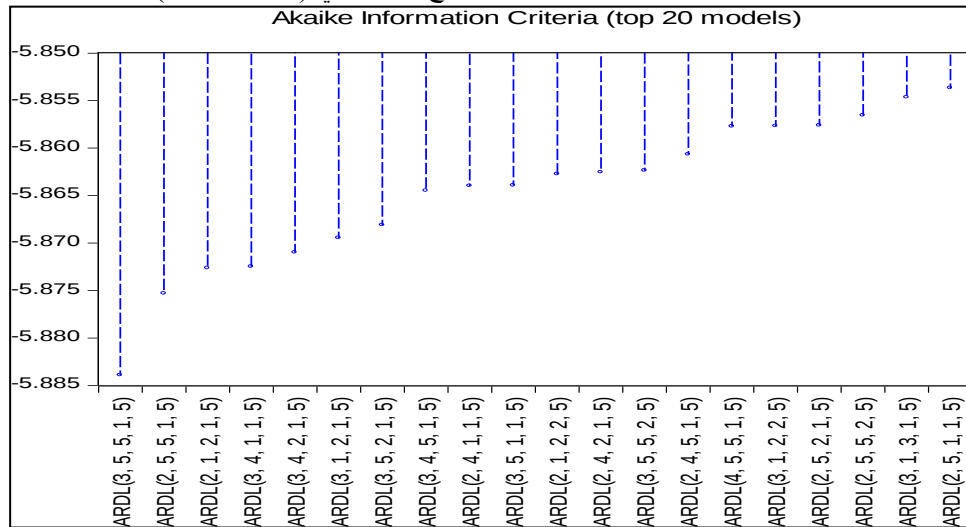
الجدول (2) يبين نتائج التقدير الأولي لأنموذج (ARDL) لبيان العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني، عرض النقد الواسع M2) والمتغير التابع متمثل بـ (الناتج المحلي الإجمالي)، وكما يوضح الجدول (2) أيضاً نتائج التقدير الأولي للأنموذج القياسي إذ يلاحظ أن قيمة معامل التحديد بلغت $R^2=0.99$ ، وهذا يعني أن القوة التفسيرية للنموذج المستخدم كانت عالية مما يعني أن المتغيرات المستقلة محل البحث تفسر ما نسبته (99%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) وأن النسبية الباقية والبالغة (1%) تدخل ضمن حد الخطأ العشوائي وتمثل كتغيرات أخرى لم تضمن في النموذج، وكانت قيمة معامل التحديد أقل من قيمة Durbin-Watson stat الأمر الذي يؤكد عدم وجود الانحدار الزائف بين متغيرات البحث، وأن الأنموذج الذي تم اختياره حسب أنموذج ARDL هو (3,5,5,1,5) وفقاً لمعايير اختبارات فترة الإبطاء المثلى (AIC، BIC، HQ) إذ يتم اختيار

طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير، والشكل البياني (1) يوضح فترات الإبطاء المثلى حسب اختبار AIC.

جدول رقم (2): نتائج التقدير الأولي لأنموذج ARDL لمتغيرات النموذج القياسي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LY1(-1)	1.0756	0.1053	10.2116	0.0000
LY1(-2)	-0.1460	0.1651	-0.8840	0.3809
LY1(-3)	-0.1330	0.0992	-1.3401	0.1863
X1	0.0027	0.0013	2.0443	0.0462
X1(-1)	-0.0007	0.0016	-0.4302	0.6689
X1(-2)	-0.0002	0.0013	-0.1751	0.8617
X1(-3)	-0.0002	0.0013	-0.1619	0.8720
X1(-4)	0.0042	0.0018	2.3947	0.0204
X1(-5)	-0.0022	0.0015	-1.5357	0.1309
LX2	0.1199	0.0296	4.0549	0.0002
LX2(-1)	-0.1365	0.0474	-2.8784	0.0059
LX2(-2)	0.0243	0.0456	0.5337	0.5959
LX2(-3)	0.0222	0.0426	0.5218	0.6041
LX2(-4)	-0.0837	0.0448	-1.8688	0.0675
LX2(-5)	0.0640	0.0290	2.2104	0.0317
X3	0.0085	0.0034	2.5477	0.0140
X3(-1)	-0.0112	0.0035	-3.2272	0.0022
LX4	-0.0340	0.0902	-0.3774	0.7075
LX4(-1)	0.0115	0.1556	0.0741	0.9412
LX4(-2)	0.0496	0.1521	0.3258	0.7459
LX4(-3)	0.0398	0.1491	0.2667	0.7908
LX4(-4)	-0.5133	0.1509	-3.4023	0.0013
LX4(-5)	0.4835	0.0905	5.3447	0.0000
C	3.0976	0.6092	5.0850	0.0000
@TREND	0.0005	0.0004	1.2068	0.2332
R-squared	0.9987	Mean dependent var		18.9170
Adjusted R-squared	0.9980	S.D. dependent var		0.2516
S.E. of regression	0.0112	Akaike info criterion		-5.8839
Sum squared resid	0.0063	Schwarz criterion		-5.1114
Log likelihood	245.6467	Hannan-Quinn criter.		-5.5755
F-statistic	1552.7540	Durbin-Watson stat		1.7665
Prob(F-statistic)	0.0000			

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10).



شكل رقم (2): نتائج فترة الابطاء المثلى حسب طريقة (AIC)

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10).

حيث ان الرموز المستخدمة في الجدول أعلاه مثل X, Y, L

حيث X يشير الى المتغيرات المستقلة المستخدمة.

Y يشير الى المتغير التابع المستخدم.

L يشير الى لو غاريتم بالنسبة للمتغيرات.

ثانيًا: اختبار الحدود (Bounds Test) للعلاقة بين متغيرات البحث

من اجل معرفة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة محل البحث والمتغير التابع فيتم ذلك من خلال احتساب قيمة (F) فإذا كانت قيمة (F) المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية فأننا نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) ، والعكس في حالة إذا كانت قيمة (F) المحتسبة أقل من القيمة الجدولية فأننا نقبل فرضية العدم (H_0) ونرفض الفرضية البديلة (H_1) والجدول (3) يبين نتائج اختبار الحدود لنموذج $(ARDL)$ وكالاتي:

جدول رقم (3): نتائج اختبار الحدود لنموذج $ARDL$ للعلاقة بين متغيرات النموذج القياسي

Test Statistic	Value	K
F-statistic	12.52155	4
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.03	4.06
5%	3.47	4.57
2.50%	3.89	5.07
1%	4.4	5.72

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10).

يتبين من الجدول رقم (3) نتائج اختبار الحدود (Bound Test) ان قيمة (F) المحسوبة بلغت (12.52155)، وهي أعلى من قيمة (F) الجدولية عند قيمة الحد الأعلى البالغة (5.72)

ومستوى الدلالة (1%) وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (أدوات السياسة النقدية) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) الأمر الذي يستلزم تقدير معلمات الأجل الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ.

ثالثاً: تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ للنموذج القياسي:

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية ساكنة وبيان نتائج التقدير الأولي لنموذج ARDL والتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة بـ (سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني، عرض النقد الواسع M2) والمتغير التابع المتمثل بـ (الناتج المحلي الإجمالي) لذا لا بد من تقدير معلمات الأجل الطويل ومعلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ والجدول (4) يبين ذلك، إذ يتضح من الجدول أدناه وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني، عرض النقد الواسع M2) والمتغير التابع المتمثل بـ (الناتج المحلي الإجمالي)، وهذا ما تؤكد معلمة تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ والبالغة (-0.2034) وهي سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية أقل من (1%)، وبما أن معلمة تصحيح الخطأ كانت سالبة ومعنوية هذا يعني أن (0.20) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل، أي أن الاختلال في الأجل القصير يمكن تعديله في الأجل الطويل ومن ثم العودة إلى وضع التوازن، وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج القياسي المستخدم كان بطيئاً نسبياً، ويتضح أيضاً من الجدول رقم (4) ما يأتي:

- ❖ تشير النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر إعادة الخصم ($X1$) والناتج المحلي الإجمالي ($Y1$) وهذه العلاقة طردية ومعنوية، فزيادة سعر إعادة الخصم في الأجل الطويل بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1.76%) وهذا يناهض منطق النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة عكسية بين سعر إعادة الخصم والناتج المحلي الإجمالي، لأن عندما يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر إعادة الخصم فإن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات ويزداد الطلب الكلي ثم يزداد الدخل وبالتالي يزداد الناتج المحلي الإجمالي، وبحصل العكس في حال قيام البنك المركزي بزيادة سعر إعادة الخصم.
- ❖ تشير النتائج إلى وجود علاقة بين عمليات السوق المفتوحة ($X2$) والناتج المحلي الإجمالي ($Y1$) وهذه العلاقة طردية إلا أنها ضعيفة وغير معنوية بالنسبة لبيانات الاقتصاد العراقي، فزيادة عمليات السوق المفتوحة في الأجل الطويل بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.0502%) وهذا يتوافق مع واقع الاقتصاد العراقي نتيجة عدم وجود سوق نقدية متطورة وعدم فعالية أدوات السياسة النقدية بشكل المطلوب، وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية ففي بعض الحالات عند زيادة عمليات السوق المفتوحة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي مثل تعزيز التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.
- ❖ تشير النتائج إلى وجود علاقة بين نسبة الاحتياطي القانوني ($X3$) والناتج المحلي الإجمالي ($Y1$) وهذه العلاقة عكسية ومعنوية، إذ أن الزيادة في نسبة الاحتياطي القانوني في العراق في الأجل الطويل بنسبة (1%) يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1.29%) وهذا يتوافق مع واقع الاقتصاد العراقي نتيجة عدم وجود سوق نقدية متطورة وعدم فعالية أدوات السياسة النقدية بشكل المطلوب، وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية وفرضية البحث.
- ❖ تشير النتائج إلى وجود علاقة بين عرض النقد الواسع M2 ($X4$) والناتج المحلي الإجمالي ($Y1$) وهذه العلاقة طردية ومعنوية، إذ أن الزيادة في عرض النقد الواسع M2 في العراق في

الأجل الطويل بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (0.1818%)، وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية وفرضية البحث.

جدول رقم (4): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LY1(-1))	0.2789	0.0968	2.8808	0.0058
D(LY1(-2))	0.1330	0.0992	1.3401	0.1863
D(X1)	0.0027	0.0013	2.0443	0.0462
D(X1(-1))	0.0002	0.0013	0.1751	0.8617
D(X1(-2))	0.0002	0.0013	0.1619	0.8720
D(X1(-3))	-0.0042	0.0018	-2.3947	0.0204
D(X1(-4))	0.0022	0.0015	1.5357	0.1309
D(LX2)	0.1199	0.0296	4.0549	0.0002
D(LX2(-1))	-0.0243	0.0456	-0.5337	0.5959
D(LX2(-2))	-0.0222	0.0426	-0.5218	0.6041
D(LX2(-3))	0.0837	0.0448	1.8688	0.0675
D(LX2(-4))	-0.0640	0.0290	-2.2104	0.0317
D(X3)	0.0085	0.0034	2.5477	0.0140
D(LX4)	-0.0340	0.0902	-0.3774	0.7075
D(LX4(-1))	-0.0496	0.1521	-0.3258	0.7459
D(LX4(-2))	-0.0398	0.1491	-0.2667	0.7908
D(LX4(-3))	0.5133	0.1509	3.4023	0.0013
D(LX4(-4))	-0.4835	0.0905	-5.3447	0.0000
D(TREND)	0.0005	0.0004	1.2068	0.2332
CointEq(-1)	-0.2034	0.0308	-6.6121	0.0000
Cointeq = LY1 - (0.0176*X1 + 0.0502*LX2 -0.0129*X3 + 0.1818*LX4 + 15.2328 + 0.0024*(TREND)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.0176	0.0079	2.2455	0.0292
LX2	0.0502	0.0528	0.9510	0.3462
X3	-0.0129	0.0059	-2.2000	0.0325
LX4	0.1818	0.0888	2.0465	0.0460
C	15.2328	1.0897	13.9787	0.0000
TREND	0.0024	0.0018	1.3250	0.1912

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

رابعاً: اختبار دقة وسلامة النموذج القياسي المقدر

بعد تقدير معلمات الأنموذج القياسي في الأجل القصير والطويل للعلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني، عرض النقد

الواسع (M2) والمتغير التابع المتمثل ب(النتائج المحلي الإجمالي) وتحليلها، لذا لا بد الآن من التأكد من سلامة وخلق النموذج القياسي المقدر من المشاكل القياسية من خلال عدة اختبارات تشخيصية وكالاتي.

1- اختبار ثبات التجانس للتباين:

يتبين من الجدول رقم(5) أن الانموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، وذلك لأن قيمة F المحسوبة قد بلغت (0.8480) عند مستوى احتمالية غير معنوية بلغت (0.3602)، وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تنص على ثبات تباين حد الخطأ للانموذج القياسي المعتمد وكما في الجدول الآتي.

جدول رقم (5): نتائج اختبار ثبات تباين حدود الخطأ

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.8480	Prob. F(1,72)	0.3602
Obs*R-squared	0.8614	Prob. Chi-Square(1)	0.3534

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10).

2- نتائج اختبار الارتباط الذاتي

يبين الجدول رقم(6) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للانموذج المقدر إذ يلاحظ أن قيمة F المحسوبة قد بلغت (0.5661) عند مستوى احتمالية غير معنوية بلغت (0.5715) أي أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ونرفض الفرضية البديلة وكما في الجدول الآتي.

جدول رقم (6): اختبار(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	0.5661	Prob. F(2,48)	0.5715
Obs*R-squared	1.7284	Prob. Chi-Square(2)	0.4214

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10).

3- نتائج اختبار مدى ملائمة دقة الشكل الدالي Ramsey-RESET

يبين الجدول رقم(7) نتائج اختبار مدى ملائمة دقة الشكل الدالي للانموذج محل البحث إذ بلغت قيمة F المحسوبة (0.1192) عند مستوى احتمالية بلغت (0.7314)، بينما بلغت قيمة t (0.3452) عند مستوى احتمالية (0.7314) فكلتا القيمتين الاحتماليتين كانت أعلى من مستوى الدلالة (5%) وهذا يعني رفض فرضية العدم التي تنص على عدم صحة الشكل الدالي المستخدم في الانموذج القياسي المقدر وقبول الفرضية البديلة.

جدول رقم (7): نتائج اختبار مدى ملائمة دقة الشكل الدالي Ramsey-RESET

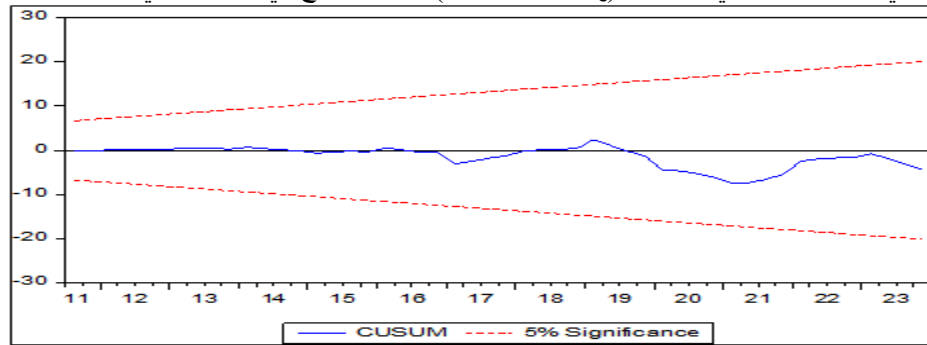
Ramsey-RESET Test			
Test	Value	DF	Probability
t-statistic	0.3452	49	0.7314
F-statistic	0.1192	(1, 49)	0.7314

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10).

4. نتائج اختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات أنموذج (ARDL).

يستلزم إجراء اختبار الإستقرار الهيكلية لمعاملات الأجلين القصير والطويل لأنموذج الناتج المحلي الاجمالي للتأكد من خلو البيانات من وجود أي تغيرات هيكلية ويتم ذلك من خلال استخدام أحد

الإختبارين أما إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، أو إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM SQ) وكما موضح في الشكل الآتي:



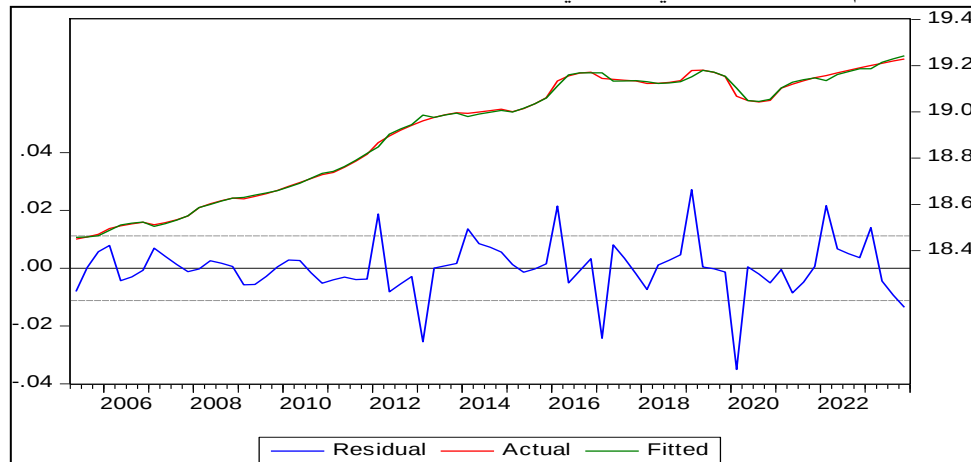
شكل رقم (3): اختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات أنموذج الناتج المحلي الاجمالي وفق اختبار (CUSUM)

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

يتضح من الشكل أعلاه ان إحصاءة إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الأعلى و الحد الأدنى) عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يعني إن المعاملات المقدرة لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) المستخدم مستقرة هيكلياً عبر المدة الزمنية محل البحث .

5- نتائج اختبار القدرة التفسيرية للنموذج القياسي المقدر

يبين الشكل رقم (4) نتائج اختبار القدرة التفسيرية لأنموذج القياسي المقدر وللقيم الحقيقية والتقديرية فضلاً عن قيم حد الخطأ العشوائي وكما يلي:



شكل رقم (4) نتائج اختبار القدرة التفسيرية للنموذج المقدر

المصدر: عمل الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

يلاحظ من خلال الشكل رقم(4) أن هناك تقارباً بين القيم التنبؤية والقيم الحقيقية، وهذا يعني أن الانموذج المقدر الذي تم تقديره يمتاز بالقوة التنبؤية.

الاستنتاجات:

1. وجود علاقة طردية طويلة الاجل بين أدوات السياسة النقدية المتمثلة ب(سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، عرض النقد الواسع) والناتج المحلي الإجمالي ، وعلاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي القانوني والناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال مدة البحث .
2. ان أدوات السياسة النقدية غير المباشرة شهدت قفزات هائلة بحيث تمكنت الى حد ما في ضبط عرض النقد الكبير والتغيرات التي تحدث على معدلات التضخم وأسعار الفائدة وأسعار الصرف .
3. يتصف الاقتصاد العراقي بالجزء الأكبر من الناتج على القطاع النفطي ، ودور العوائد النفطية في تحديد القاعدة النقدية وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وادى ذلك الى انعكاس التضخم في الاقتصاد العراق، كما أظهرت نتائج الجانب التحليلي هناك تفاوت في مستويات الادوات الكمية للسياسة النقدية ومدى تأثيرها على مؤشر الاستقرار الاقتصادي المتمثل ب(الناتج المحلي الإجمالي) خلال مدة البحث، ويُعزى ذلك الى ارتباط تطور الناتج المحلي الإجمالي بتذبذب أسعار النفط وهو متأني من ملازمة الاقتصاد العراقي للصفة الربعية والاعتماد شبه الكامل على عوائد النفط.
4. كما أظهرت نتائج التحليل القياسي ان متغيرات البحث بعضها مستقرة عند الفرق الأول حسب اختبار ديكي فوللر ADF في حين كانت مستقرة جميعها عند اختبار فيلبس بيرون P.P ، لان اختبار فيلبس هو اشم من اختبار ADF لهذا فان السلسلة ساكنة.
5. اثبتت نتائج الدراسة في النموذج المستخدم عن وجود علاقة توازنية طردية طويلة الاجل بين أدوات السياسة النقدية المتمثلة ب(سعر إعادة الخصم X1 ، وعمليات السوق المفتوحة X2، وعرض النقد الواسع X4) وبين مؤشر الناتج المحلي الإجمالي Y1 ، وعن وجود علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي القانوني X3 والناتج المحلي الإجمالي Y1 في العراق خلال مدة البحث .

التوصيات:

1. لا بد للسياسة النقدية ان تحافظ على احتياطات العملة الأجنبية وعدم اسرافها من اجل التصدي لبعض الصدمات التي قد يتعرض لها الاقتصاد العراقي مثل صدمة أسعار النفط وتوفير الإجراءات اللازمة لهذه الازمات.
2. يجب تبني سياسة تكون متناسقة مع الوضع الاقتصادي لتحقيق ذلك الاستقرار في الاقتصاد العراقي واعتماد مصادر أخرى للدخل غير مصدر النفط والعمل على تنشيط القطاعات الإنتاجية قطاع الزراعة والصناعة والسياحة عن طريق تقديم تسهيلات ائتمانية، والعمل على دعم الإنتاج المحلي من اجل تقليل التمويل الاستيرادي من الخارج.
3. ضرورة تطوير الأسواق المالية في العراق لأنها تعد إحدى الوسائل التي تسهم في زيادة إيرادات البلد وبالتالي تسهم في دفع عجلة التنمية الى الامام.
4. اجراء بعضاً من الدراسات والأبحاث العلمية حول موضوع كيفية استخدام الادوات الكمية للسياسة النقدية في التأثير على مؤشر الاستقرار الاقتصادي المتمثل ب(الناتج المحلي الإجمالي) من اجل المحافظة على تحقيق ذلك الاستقرار في العراق.
5. العمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتوجيه تلك الاستثمارات نحو المشاريع الرئيسية وخاصة المشاريع التي تضمن فائدة تتحقق من خلال تنوع مصادر الدخل ودعم النمو الاقتصادي إضافة الى تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة.

المصادر:

- 1- ابوالسعود، محمد فوزي (2004)، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار الجامعة للنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، مصر.
- 2- إسماعيل، علي محسن (2017)، **السياسة النقدية في مواجهة التحديات للمدة (2015 - 2016)**. البنك المركزي العراقي

- 3- امين، وفاء جعفر، وحمدان احمد عبدالزهره (2018)، **تقييم الدور التنموي للسياسة النقدية في العراق باستعمال تحليل مربع كالدور**، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المؤتمر السنوي الرابع الدور التنموي للبنك المركزي العراقي، المعطيات والاتجاهات، دائرة الاحصاء والابحاث،
- 4- الحجاز، بسام ورزق ،عبدالله (2010)، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الاولى دار المنهل اللبناني للدراسات ، بيروت.
- 5- حداد، اكرم ومشهور، هذلول(2005)، **النقود والمصارف – مدخل تحليلي ونظري –** دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان .
- 6- الحمداني، سعد نوري وعباس، سامي حميد وعبد، مهند خميس والحمداني، محمد نوري (2023)، **أثر عرض النقد على سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2021)**، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (4) العدد (3).
- 7- الحمداني، محمد نوري (2022)، **تحليل وقياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق للمدة (2004-2020)**، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (3) العدد (1).
- 8- الربيعي، رجاء (2013)، **دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي** ، دار امانة للنشر والتوزيع.
- 9- طاقة، محمد (2009)، **اساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)**، الطبعة الثالثة، دار اثراء للنشر والتوزيع ، الاردن .
- 10- عبدالحميد، عبدالمطلب (2013)، **اقتصاديات النقود والبنوك (الاساسيات المستحدثات)**، دار الجامعة الاسكندرية .
- 11- عبدالرؤوف، مصطفى وهاشم، عبدالحميد (2010)، **السياسة النقدية في النظرية والواقع العملي في الدول النامية، مع اشارة خاصة للتجربة المصرية**، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر26.
- 12- عبدالمجيد، عبدالفتاح عبدالرحمن (1996)، **اقتصاديات النقود** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن.
- 13- عبيد، مهند خليفة وعبد، طيبة عباس (2023)، **الانضباط المالي وأثره في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004–2020)**، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (4) العدد (1). العراق.
- 14- العلي، عادل فليح (2007) ، **المالية العامة والتشريع المالي والضريبي**، الطبعة الاولى ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .
- 15- الغزالي، عبدالحميد (2009)، **اساسيات الاقتصاديات النقدية** ، وضعيا واسلاميا مع الاشارة الى الازمة المالية، دار النشر للجامعات ، مصر.
- 16- فاضل، عوض (1992)، **النقود والبنوك** ، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، العراق.
- 17- القطابري، محمد ضيف الله (2010)، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية** ، دار غيداء للنشر والتوزيع .
- 18- الكبيسي، عقبة نافع سليم ومحمود، زيد خوام (2023)، **دور رأس المال النفسي في بناء اليقظة الذهنية دراسة تحليلية لأراء عينة من الكادر الأكاديمي في رئاسة جامعة الفلوجة**، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (5) العدد (1).
- 19- كنعان، علي (2012)، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، الطبعة الاولى ، دار المنهل اللبناني، للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان.

- 20- لونيس، إكن (2011)، **السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال المدة (2000-2009)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر.
- 21- النسور، عبدالفتاح (2015)، **المفاهيم والنظريات الاقتصادية الحديثة، التحليل الاقتصادي والجزئي والكلي، ط2 دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان .**
- 22- الوزني، خالد واصف (2006)، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر والتوزيع.
- 23- Alhamdany, Saba Noori(2024), The Effects of Strategic Alertness on the Perceived Quality of working life An analytical study of Fallujah University Staff, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2).
- 24- DALSHAD RAMADAN ABDAL HAJANI ,**THE IMPACT OF BANKING SECTOR ON ECONOMIC GROWTH IRAQ FROM 2004 TO 2020.**
- 25- Frederic S, Mishkin (2010), **the Economics of Money, Banking and financial Markets, seventh edition .**
- 26- Investopedia staffm ,(2020). **Maintenon of Long run growth of Monetary and credit aggregates** , Lagal in formatpon institute 12 U.S.E .
- 27- Mankiws, G, N (2010), **Macroeconomics, and edition, New York worth publishers.**
- 28- Mohsin, Hayder Jerri (2022), The role of banking control tools and their impact on the performance of the work of commercial banks: An exploratory study in a sample of employees of commercial banks in Basra Governorate, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (5), No. (3).
- 29- Sidra, Ayup&Faiza Maqbool shah: **Impact of Monetary policy on Gross Domestic product (GDP):** Asian journal of Business and Management (ISSN :2321 -2802) Volume 03 –Issue 06. December.
- 30- Suradj b. gupta (1996), **monetory economics hi-s Chand and company LTD.**